

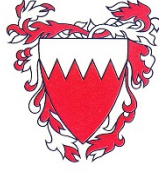
## كلمة مملكة البحرين

أمام الدورة الثالثة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

فيينا 16 – 20 سبتمبر 2019

## تلقاها

سعادة الشيخة الدكتورة  
رنا بنت عيسى بن دعيح آل خليفة  
وكيل وزارة الخارجية رئيس اللجنة الوطنية لحظر  
استحداث وإنتاج واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة



السيدة الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

السيدة الرئيس،

بدايةً أود أن أستذكر بمزيد من الحزن والأسى الراحل السيد يوكيا أمانو المدير العام الأسبق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن أتقدم باسم وفد بلادي بتعازي الخالصة للوكالة الدولية ولأسرة السيد أمانو على رحيله، والإشادة بجهوده الدؤوبة لتعزيز مكانة الوكالة الدولية على مختلف الأصعدة.

ويطيب لي في هذا المقام أن أتقدم باسم وفد مملكة البحرين بخالص التهاني لسعادة السيد كورنيل فيروتا على تسميته مديراً عاماً بالنيابة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، متمنين لسعادته النجاح في إدارة أعمال الوكالة خلال هذه الفترة. كما ويسرني أن أبارك للسيدة أليسيا ماسيو انتخابها رئيساً الدورة الثالثة والستين للمؤتمر العام للوكالة مع التأكيد على استعداد وفد بلادي للعمل والتعاون معها من أجل نجاح أعمال المؤتمر.

السيدة الرئيس،

يؤكد وفد بلادي على الدور الإستراتيجي الهام الذي تلعبه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إطار جهودها الرامية لدعم ومساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة المثلى من العلوم المتقدمة للطاقة النووية في الاستخدامات السلمية لا سيما تلك المتعلقة بالجوانب الصحية والتعليمية والبيئية وتوفير الطاقة النظيفة والتي تشكل جزءاً أساسياً من أجندة وأهداف التنمية المستدامة 2030، إلى جانب توفير التدريب الفني وبناء القدرات. من هذا المنطلق، فقد حرصت مملكة البحرين على تعزيز أطر التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال التوقيع على "إطار البرنامج القطري" في العام 2018، لقناعتها بأن هذا البرنامج يشكل المنصة العملية التي يمكن لمملكة البحرين الانطلاق منها نحو بناء شراكة إستراتيجية مع الوكالة الدولية في جميع المجالات الحيوية المعنية بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتعاون التقني وبناء القدرات.

ومنذ ذلك الحين، فقد قطعت مملكة البحرين شوطاً كبيراً في تفعيل مضمون البرنامج القطري من خلال الوفاء بالتزاماتها بموجب البرنامج الأمر الذي مكّنها من تعزيز مكانتها وحضورها الدولي على مختلف الأصعدة المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وفي هذا السياق، يُشيد وفد بلادي بالتعاون المثمر بين مملكة البحرين وقطاع التعاون التقني وبناء القدرات بالوكالة الدولية ويتقدم لهم بالشكر على جهودهم وحرصهم على تنفيذ البرامج المشتركة بمهنية عالية وضمن إطارها الزمني المحدد. كما يتطلع وفد بلادي إلى مضاعفة الوكالة الدولية من دورها المحوري في برنامج التعاون التقني وبناء القدرات وزيادة مساحة التطبيقات العلمية المتقدمة في ميدان الطاقة النووية، إلى أقصى حدود ممكنه، من خلال البرنامج القطري والإقليمي. وكثيرة لهذا التعاون، يسرني أن أعلن بأن مملكة البحرين ستستضيف في العام 2020 مجموعة من ورش العمل بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالإضافة إلى الاجتماع الإقليمي للدول العربية حول الأمن النووي.



السيدة الرئيس،

انطلاقاً من إيمان مملكة البحرين وحرصها بضرورة الالتزام التام والتنفيذ الكامل لتعهداتها التعاقدية الدولية بشفافية مطلقة لا سيما فيما يتعلق بالجوانب الخاصة بالأمن النووي، فقد قامت مملكة البحرين بتقديم تقريرها السنوي الخاص باتفاقية الضمانات، والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية الضمانات، وكذلك بروتوكول الكميات الصغيرة (SQP) التي صادق عليه عام 2009 للوكالة الدولية عن الأعوام من 2009 إلى 2018. كما قامت مملكة البحرين بتقديم تقارير الربع الرابع للعام 2018، والربع الأول والربع الثاني للعام 2019، المتعلقة بالبروتوكول الإضافي.

السيدة الرئيس،

تؤكد مملكة البحرين بأن إنتاج وتطوير واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية هو حق ثابت لجميع الدول بموجب القانون الدولي. إلا أن هذا الحق لا بد أن يُمارس ضمن إطار معاهدة عدم الانتشار النووي (NPT) التي تُعد الأساس القانوني لنظام ضمانات الوكالة الدولية. وفي هذا الصدد، يُشاطر وفد بلادي الوكالة الدولية قلقها الذي أعربت عنه مؤخراً بسبب تجاوز الجمهورية الإسلامية الإيرانية حدود مخزون اليورانيوم المخصب المسموح لها بامتلاكه بموجب الاتفاق النووي الموقع مع القوى الدولية عام 2015، ويدعو وفد بلادي الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشفافية تامة وإخضاع كافة منشآتها وأنشطتها النووية لرقابة الوكالة والالتزام الكامل بتطبيق ضمانات الأمن والأمان النوويين الأمر الذي من شأنه أن يُساهم في طمأننة الدول الأعضاء وبالأخص الدول العربية الواقعة على الضفة الثانية من الخليج العربي نظراً لوجود هواجس حقيقية لدى هذه الدول إزاء مدى سلمية البرنامج النووي الإيراني والظروف التشغيلية المرتبطة بمفاعل أبوشهر والحاجة إلى التأكد من استيفاءه لكافة متطلبات الأمن النووي تجنباً لمنع أي حادثة قد تؤدي إلى عواقب بيئية وإنسانية كارثية لجميع شعوب هذه المنطقة.

السيدة الرئيس،

تؤكد مملكة البحرين على تمسكها بأهمية تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي لعام 1995، بشأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بالأخص منطقة الخليج العربي التي أضحت في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لتفعيل إجراءات تنفيذ المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل نظراً لأهميتها الإستراتيجية على الصعيد العالمي. ومن هنا تُجدد مملكة البحرين دعوتها للمجتمع الدولي بضرورة اعتماد استراتيجية عالمية موحدة للحد من انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل من خلال آلية فعالة لنزع هذه الأسلحة عالمياً وإقليمياً لا سيما منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، تعرب مملكة البحرين عن إدانتها واستنكارها للهجوم الإرهابي الذي استهدف معملين تابعين لشركة أرامكو بمحافظة بقيق وخريص في المملكة العربية السعودية الشقيقة. وتؤكد مملكة البحرين على موقفها الثابت في الوقوف صفاً واحداً إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة.

السيدة الرئيس،

ختاماً، يتطلع وفد بلادي إلى لمزيد من التعاون المثمر والبناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشأت من أجلها وفي مقدمتها تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية في كافة المجالات الحيوية لما فيه خير الإنسانية جمعاء. كما ويسرني أن أؤكد لكم على التقدير العالي لوفد بلادي إلى الجهود المبذولة من قبل الوكالة الدولية وأجهزتها المختلفة لتعاونها المستمر مع مملكة البحرين.

شكراً السيدة الرئيس.